

المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

وزارة العدل

بصفقتها : الحقوقية

القرار

رقم القضية: ٢٠٠٧/٨٣١

المصدر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني، ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الرحمن البنا
وعضوية القضاة السادة
حسن جوب ، د.أكرم مساعدة ، فايز حمارنة ، إبراهيم أبو طالب

الممیز / إسماعيل عبد الخالق الخوازي .
بوكالة المحامي / مخد حسين الدجعة .

الممیز ضدهم : -

- ١- مؤسسة المهندسين المتحدین للمقاولات .
- ٢- المهندس رؤوف محمد شديد بصفته الشخصية وبعفته مدير المميز ضدها الأولى .
وكيلهما المحامي / محمد فراية .
- ٣- المهندس عبدالله ثلجي عبدالله خليفة بصفته الشخصية وبعفته المدير لمشروع جامعة آل البيت .
وكيله المحامي / نبيل العلاك .

بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف عمان في القضية رقم (٢٠٠٤/٣٤٨٩) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٨ والقاضي : ((يقبول الاستئنافين موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقه عماد عمان في القضية رقم (٢٠٠٤/١١/٩٩) فصل (٩٩/٥٦٢٣) والحكم بـرد الدعوى وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف ومبلغ ستمائة دينار أتعاب محاماة للمستأنفين عن مرحلي التقاضي)) .

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث
المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

١٩٦١

١٩٦١

المجلس القومى للبحوث (١٩٦١) المجلس القومى للبحوث

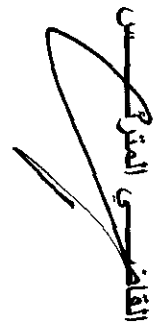

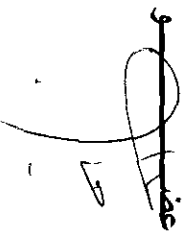
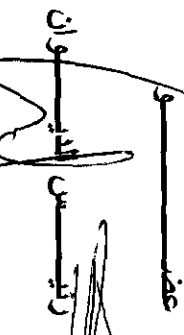

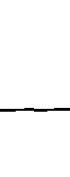
١٩٦١

الاجتماعي رقم (١٩ لسنة ٢٠٠١) التي تنص على (مع مراعاة ما ورد في أي قانون أو تشريع آخر لا يحق للمصاحب أو لورثته أو للمستحقين عنه المطالبة بأية تعويضات غير الواردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق بإصابات العمل إلا إذا كانت الإصابة ناشئة عن خطأ جسيم من صاحب العمل). وبذلك فإن هذه المادة تتحدث عن التعويضات التي يجوز للمصاحب (العامل) أو لورثته في حال وفاته المطالبة بها فيما إذا ثبت أن هذه الوفاة أو الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من صاحب العمل ، وبالتالي فإن مصدر التزام صاحب العمل تجاه المستحقين في هذه الحالة هو قانون الضمان الاجتماعي إذا كان العامل مشمولاً بأحكامه .

وحيث أن محكمة الاستئناف قضت برد الدعوى استناداً إلى أن المدعي لم يثبت أي عنصر من عناصر المسؤولية التقديرية حيث لم يثبت صدور فعل ضار من المدعي عليهم نجم عنه إصابة المدعي ، فإنها تكون طبقت القانون على الوقائع على غير التطبيق القانوني السليم إذ كان عليها أن تثبت وجود خطأ جسيم من جانب رب العمل ، فإذا ما ثبت هذا الخطأ قضت بالتعويض استناداً لأحكام المواد (٢٥٦ و٢٥٧ و٢٦٢) من القانون المدني (أنظر تمييز حقوق - هيئة عامة ٢٠٠٧/٣٤٩ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨) ، وحيث أن محكمة الاستئناف انتهت لخلاف ما أسلفنا ، كما أنها لم تبين الأساس القانوني الذي استندت إليه في ردها الدعوى عن المدعي عليه المهندس عبدالله ثلجي بصفته الشخصية بناء على الطعن الاستئنافي المقدم منه بهذه الصفة ، مما يجعل من أسباب الطعن أمراً وارداً على القرار المطعون فيه وتوجب نقضه .

وعليه نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير
بالدعوى في ضوء ما بيناه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/١٠/٩

	القاضي المتروك		عضو
	عضو		عضو
	رئيس الدائرة		دقة / ف. ش.